مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 14 / العـدد:02 (نوفمبر 2026) 441– 457
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

الموقف السعودي من المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961 – 1962

The Saudi Position on the Algerian-French Negotiations 1961-1962

رشيد ولد بوسيافة
Ould boussiafa Rachid
جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)، ouldboussiafa.rachid@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/15	تاريخ القبول: 2026/10/27	تاريخ النشر: 2026/11/25

الملخص:

يعد الدعم السعودي للقضية الجزائرية أحد الموضوعات التي تحظى بالاهتمام، بالنظر إلى أهمية الدور السعودي ومكانتها الدولية آنذاك كواحدة من البلدان العربية التي سخرت إمكانياتها الدبلوماسية في تقديم يد العون للجزائريين الذين كانوا يخوضون صراحا مريرا مع إحدى أعتى القوى الاستعمارية، وقد تعزز هذا التوجه عندما لاحت بشائر النصر وبدأت جولات المفاوضات الجزائرية الفرنسية، إذ اهتمت المملكة هذه الجولات عبر رئيس وفدها في الأمم المتحدة، وهذا ما تعالجه هذه الورقة البحثية.

كلمات مفتاحية: الدعم السعودي، الشقيري، الجزائر، المفاوضات، الأمم المتحدة.

Abstract

Saudi support for the Algerian cause is one of the topics that has not received sufficient scholarly study. The importance of the Saudi role lies in its international standing at the time as one of the few Arab countries that devoted its diplomatic capacities to extending a helping hand to the Algerians, who were engaged in a bitter struggle against one of the most powerful colonial powers. This orientation was further strengthened when the signs of victory began to appear and the rounds of Algerian-French negotiations started, which the Kingdom followed closely through the head of its delegation at the United Nations, and this is what the present research paper examines

Keywords: Saudi support, Al-Shuqairi, Algeria, negotiations, United Nations.

المؤلف المرسل: رشيد ولد بوسيافة ، **الإيميل**: boussiafa@hotmail.com

المقدمة:

التزمت المملكة العربية السعودية بدعم القضية الجزائرية منذ البداية وعندما اندلعت الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، إذ سخرت المملكة منابرها الدبلوماسية في المحافل الدولية للدفاع عن حق الشعب الجزائري في استعادة سيادته وتقرير مصيره، وبالتوازي مع تأييدها للكفاح المسلح، تبنت الرياض نهجًا يدعو إلى الحل السلمي التفاوضي، إذ دأب ممثلها في الأمم المتحدة على المطالبة بمفاوضات مباشرة تضمن استقلال الجزائر. وقد توج هذا الموقف بمباركة المسار التفاوضي حين انطلق فعليًا. وعليه، تبرز التساؤلات حول طبيعة المواكبة السعودية لمسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وكيف كان موقفها من الملفات الشائكة التي تخللت المفاوضات لا سيما قضية الصحراء؟ وتهدف الورقة البحثية إلى استجلاء الموقف السعودي من القضايا الفرنسية التي رافقت المفاوضات والغوص في تفاصيل ما حدث في أروقة الأمم المتحدة بالموازاة مع سير المفاوضات، وقد اعتمدنا على المصادر الأرشيفية بالدرجة الأولى وهي ثلاثة أقسام هي أرشيف الأمم المتحدة، وأرشيف جامعة الدول العربية وكذا أرشيف الصحافة السعودية ممثلة بجريدة أم القرى التي تعد لسان حال المملكة العربية السعودية.

1 . موقف مبدئي من القضية الجزائرية

ظلت مواقف المملكة العربية السعودية ثابتة في دعم الثورة الجزائرية ففي جانفي من عام 1959 سجل الملك سعود، موقفا حاسما حين ربط بشكل قطعي عودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا بضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، ولم يقتصر الموقف على الجانب الدبلوماسي، بل تعداه إلى تصعيد اقتصادي؛ إذ دعا الملك سعود الدول العربية إلى تجاوز مرحلة المساعدات العينية والتوجه نحو مقاطعة فرنسا اقتصادياً كأداة ضغط فاعلة لانتزاع حق الجزائريين في الحرية والاستقلال (الجعافرة و النعيمات، 2012)

وتزامناً مع الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية، أبرزت صحيفة "أم القرى" الرسمية الموقف السعودي الداعم للقضية الجزائرية؛ إذ تضمنت افتتاحيتها خطاباً للملك سعود بن عبد العزيز عبّر فيه عن مباركته للثورة التي وصفها بـ "المباركة والزكية"، وقد جسّد الخطاب عمق الروابط العروبية والإسلامية، مؤكداً وقوف المملكة ملكاً وشعباً إلى جانب الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة في كفاحهم ضد الظلم والضلال. (أم القرى، 1961)

والواقع أن المملكة لم تدخر جهدا إلا وبذلته نصرة للقضية الجزائرية ودعما للثورة التحريرية فقد كان لها تحرُّكًا لنُصرة الجزائريين المتواجدين في بعض الدول الأوربية، إذ تمَّ عرْض قضيتهم على مجلس الجامعة، في جلسته المُنعقِدة يوم 7 أكتوبر 1958م، وصدرت توصية بأن تقوم الدول الأعضاء بالقيام بمسعى دبلوماسي، في كلٍّ من

ألمانيا وسويسرا لإحباط أيّة محاولة تقوم بها فرنسا ضدّ الجزائريين العرب في الخارج (جامعة الدول العربية، 1958).

وفي 25 نوفمبر 1958م، عمّمت الأمانة العامّة للجامعة مذكّرة تلقّتها من سفارة المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، جاء فيها أنَّ المفوَّضية الملكية السعودية في برن بسويسرا اتّصلت بوكيل وزارة الخارجية السويسرية، بشأن المساعي، التي تبذلها الحكومة الفرنسية للتضييق على الجزائريين المقيمين في سويسرا، موضِّحةً له الأثر السيِّئ، الذي سيُحدِثه في العالمين العربي والإسلامي، إذا ما استجابت حكومته لضغط الحكومة الفرنسية، وأنَّ حكومة المملكة العربية السعودية ترى أنَّ الأمر على جانب كبير من الخطورة (جامعة الدول العربية، 1958).

هذه الضغوط الدبلوماسية، التي قامت بها السعودية، جاءت بنتيجة إيجابية، إذ أجاب وكيل وزارة الخارجية السويسرية بأنَّ حكومته ليس في نيّتها تغيير معاملتها نحو اللاجئين الجزائريين، وأنَّها تسمح بدخول كل جزائري يحمل أوراقًا رسمية، كما أنَّها تساعد الجزائريين في منحهم حّق العمل في بلادها كي لا يصبحوا عالةً على المجتمع (جامعة الدول العربية، 1958). لقد كان لهذه الضغوط الدبلوماسية، التي مارستها المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى لصالح الجزائريين، الأثر الكبير في تحسين أوضاع الجزائريين في الدول الأوربية تحديدًا، والتصدِّي للضغوط، التي كانت تبذلها فرنسا لدى هذه الدول، من أجل التضييق على الجزائريين أو طردهم.

وتجاوز الدعم السعودي للثورة الجزائرية الأطر الرسمية والسياسية ليشمل حراكاً شعبيا فاعلاً؛ إذ لعب العلماء والدعاة دوراً محورياً في حشد التأييد الشعبي من خلال ترسيخ مفهوم الأخوة الإسلامية وواجب النصرة، وقد تلاحم الموقفان السياسي والديني لتشكيل جبهة دعم قوية بعثت الطمأنينة في نفوس الثوار الجزائريين، لا سيما مع فتاوى العلماء التي حفزت الإنفاق في سبيل الله، وفي هذا السياق، برز نداء الشيخ ابن باز عبر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الذي حث فيه المسلمين عامة والسعوديين خاصة على مساندة أشقائهم في الجزائر مادياً ومعنوياً للتخلص من نير الاحتلال، مستشهداً بالنصوص القرآنية التي توجب الجهاد بالمال والنفس (قندل، 2023).

ومع انطلاق جولات التفاوض بين الجزائر وفرنسا، سارعت المملكة العربية السعودية، ممثلة في الملك سعود بن عبد العزيز، إلى إعلان دعمها الكامل للمسار التفاوضي الذي تبنته الحكومة الجزائرية المؤقتة، مشترطة أن يُفضي هذا المسار إلى استعادة الحقوق الوطنية كاملة غير منقوصة، وشدد الملك على أن قبول فرنسا بمبدأ التفاوض لم يكن إلا رضوخًا للضغط الذي فرضه الكفاح المسلح، مؤكدًا استمرار الرياض في تسخير كافة إمكاناتها لدعم الموقف الجزائري حتى نيل الاستقلال.

وبالتوازي مع هذا الدعم السياسي، خاض الوفد السعودي في الأمم المتحدة برئاسة أحمد الشقيري معركة دبلوماسية شرسة لكشف المناورات الفرنسية التي كانت تهدف لإنهاء الحرب دون تقديم تنازلات حقيقية، ففي خطابه أمام الجمعية العامة، دحض الشقيري السردية الفرنسية، موضحًا بالأدلة القاطعة أن جبهة التحرير الوطني كانت السباقة دومًا لمد يد السلم والدعوة للتفاوض، حتى في أوج انتصاراتها العسكرية، سعيًا منها لحقن الدماء والوصول إلى حل عادل يضمن تقرير المصير. (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 130)

استكمالًا لجهوده في دحض السردية الفرنسية، استعرض رئيس الوفد السعودي أمام المجتمع الدولي سجل المبادرات السلمية التي طرحتها جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956م، مؤكدًا أن الجانب الجزائري لم يتوقف يومًا عن محاولة جرّ فرنسا إلى طاولة المفاوضات، وأشار الشقيري بصفة خاصة إلى الحراك الدبلوماسي المكثف الذي قادته الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها، حين بادرت خلال عام 1959م وحده إلى طرح أربع محاولات جادة لإطلاق مفاوضات قائمة على مبدأ تقرير المصير، كما نوّه بالتحركات الحثيثة في الكواليس للوزراء الجزائريين داخل أروقة الأمم المتحدة، وسعيهم الدؤوب لانتزاع قرار أممي يرسخ مبدأ التفاوض كطريق وحيد للحل (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 131)

شنّ رئيس الوفد السعودي، أحمد الشقيري، هجومًا شديدا على التناقض الفرنسي تجاه مبدأ التفاوض، كاشفًا كيف تلاعبت فرنسا بالمصطلحات الدبلوماسية عبر استبدال مصطلح "المفاوضات" (Négociation) بكلمة "المحادثات" (Pourparlers) في وثائق الأمم المتحدة من منطلق كبريائها الاستعماري، وفي خطابه الساخر أمام الجمعية العامة في ديسمبر 1961، انتقد الشقيري رضوخ المجتمع الدولي المتكرر للحساسية الفرنسية المفرطة على حساب الحقيقة، مؤكدًا في ختام مرافعته أن "حق تقرير المصير" هو جوهر الصراع، وأن الطرف الجزائري كان المبادر الدائم للسلام بصدق وأمانة، بينما كانت فرنسا الطرف المعطل الذي يختلق الأعذار للتهرب من استحقاقات الحل العادل. (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 132)

2 . مواجهة دبلوماسية بين السعودية ودول الحلف الأطلسي

كان صوت رئيس الوفد السعودي قويا في دعْم الطرف الجزائري في مسار المفاوضات، ولم يكُن في مواجهة فرنسا فقط، وإنَّما الدول الحليفة لفرنسا، التي كانت تطالب بإعطاء مزيد من الوقت للرئيس الفرنسي ديغول لتنفيذ إصلاحاته في الجزائر، ففي الدورة الخامسة عشرة، عقَّب رئيس الوفد البلجيكي على خُطبة نارية لرئيس الوفد السعودي هاجم فيها ديغول، واتّهمه بمحاولة الالتفاف على حقوق الشعب الجزائري، إذا قال رئيس الوفد البلجيكي: "إنَّ الرئيس ديغول قد وعد باستفتاء الشعب حول القضية الجزائرية، فلماذا الخُطب في الأُمم المتحدة؟ لننتظر نتيجة

الاستفتاء، هل يرفض رئيس الوفد السعودي الاستفتاء؟ وهل يرفض أن تبدأ المحادثات بين فرنسا والجزائر بعد الاستفتاء؟". (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005، صفحة 363)

تصدى رئيس الوفد السعودي، بحزم لمناورات حلفاء فرنسا في الأمم المتحدة، مؤكدًا أن الجانب العربي لا يرفض مبدأي الاستفتاء أو التفاوض، بل يرفض الإملاءات الفرنسية المهينة، واستشهد الشقيري بشهادات حية من أعضاء الوفد الجزائري الحاضرين معه، أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحيى، حول تجربتهما في محادثات مولان في جويلية 1960.

وأوضح الشقيري أن تلك المحادثات لم تكن تفاوضًا حقيقيًا، بل محاولة لإذلال المفاوض الجزائري؛ إذ عُومل المبعوثان كأسرى حرب، وفُرضت عليهما عزلة تامة، كما اشترطت باريس مسبقًا تقييد حركة رئيس الحكومة المؤقتة ومنعه من مقابلة الرئيس ديغول إلا بعد وقف القتال، وهو ما وصفه الشقيري بأنه استسلام لا تفاوض، هذا الموقف يتطابق مع الوثائق التاريخية التي تؤكد أن فرنسا أحاطت تلك المحادثات بشروط مسبقة تجرد الوفد الجزائري من حريته وكرامته، في محاولة لفرض رؤيتها الأحادية للحل.". (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005).

وتتعزز هذه الرواية التي يسوقها الشقيري بشهادة بن يوسف بن خدة، رئيس الحكومة المؤقتة، الذي كشف عن الطبيعة المتعالية للتعامل الفرنسي خلال محادثات مولان، فقد أكد أن باريس لم تستقبل المبعوثين الجزائريين بصفتهم مفاوضين نديين، بل عاملتهم معاملة المتمردين، إذ فرضت عليهم عزلة تامة وشاملة في مقر عمالة مولان طيلة أربعة أيام (من 25 إلى 29 جوان 1960م)، وجردتهم من حق الاتصال بالعالم الخارجي، ولم يكن هذا التضييق معزولاً، بل تزامن مع مناورة سياسية للجنرال ديغول، الذي كان يسعى في الوقت ذاته لإحداث الفتنة وشق الصف الجزائري والالتفاف على شرعية الحكومة المؤقتة عبر فتح قنوات اتصال جانبية ومشبوهة مع قادة الولاية الرابعة لتحييدها. (بن خدة، 1987، صفحة 19)

3 . حركة ذكية من رئيس الوفد السعودي:

في واحدة من ألمع المناورات الدبلوماسية، استعان رئيس الوفد السعودي، أحمد الشقيري، بالأرشيف السياسي الأمريكي نفسه لإحراج الموقف الفرنسي المتردد، فقد استدعى من الذاكرة خطابًا تاريخيًا ألقاه الرئيس الأمريكي جون كينيدي "John Kennedy" حين كان عضوًا في مجلس الشيوخ، عام 1957م، وكرره الشقيري مجددًا على مسامع الجمعية العامة.

ركز الشقيري على مقتطفات هامة من تصريحات كينيدي، التي اعتبر فيها حرب الجزائر استنزافًا لفرنسا، الحليف التقليدي للغرب، وتهديدًا لسمعة العالم الحر وسلامة الحلف الأطلسي، نتيجة دفع باريس لأكثر من 400 ألف جندي في المستنقع الجزائري، وختم الشقيري مرافعته بتكرار دعوة كينيدي الصريحة التي تؤكد أن قضية الجزائر تجاوزت الإطار الفرنسي الداخلي، وأنه لا بديل لباريس عن الدخول في مفاوضات مباشرة مع الوطنيين الجزائريين تفضي حتمًا إلى الاستقلال. (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005)

نجح الشقيري في محاصرة الوفد الأمريكي دبلوماسيًا حين واجهه بكلمات رئيسه كينيدي، وقد أثمر هذا التحول في المزاج الدولي عن صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة 15) بصيغة غير مسبوقة في قوتها؛ إذ أقر صراحةً بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير، وضمن وحدته الإقليمية، محملًا الأمم المتحدة مسؤولية تمكينه من نيل حقوقه كاملة. (Nations, United, 1960)

4 . الدورة ال15 للجمعية العامة للأمم المتحدة...المواجهة تشتد:

مع صدور القرار الأممي الجريء في الدورة الخامسة عشرة، والذي مثّل انتصارًا دبلوماسيًا حاسمًا، دخلت الثورة الجزائرية منعطفها الأخير نحو الاستقلال، فقد كثّف جيش التحرير عملياته العسكرية في الجبال لإسناد الموقف التفاوضي، بينما نشطت الدبلوماسية الجزائرية عالميًا لحشد الدعم السياسي والمادي، وفي المقابل، أثار هذا الاجماع الدولي حفيظة الجنرال ديغول، الذي لجأ مجددًا لسياسة الكرسي الشاغر، معبرًا عن سخطه بازدراء المنظمة الدولية ووصفها بتهكم بما يسمى بالأمم المتحدة أو الأمم المتفرقة، في محاولة يائسة للتقليل من شرعية قراراتها الداعمة لاستقلال الجزائر (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005) وتجلت هذه النزعة الفرنسية نحو الانعزال في تصريح وزير البريد، ميشيل بوكانوفسكي"Michel Maurice-Bokanowski" الذي أكد من نيويورك في 10 أوت 1961م، أن باريس ماضية في تقرير مصير الجزائر بمعزل تام عن الأمم المتحدة، في تحدٍ واضح للإرادة الدولية. (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005)

وفي ظل تعثر المفاوضات وانقطاعها المتكرر بسبب المراوغة الفرنسية، اغتنم الوفد السعودي فرصة الغياب الفرنسي عن الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، ليشن هجومًا مكثفًا يعري السياسة الفرنسية ويكشف زيف ادعاءاتها بأنها جادة في التفاوض، وفي خطاب حاسم، حذر أحمد الشقيري من أن الجنرال ديغول لا يزال يناور بين خيارين كارثيين: إما الإبقاء على الجزائر فرنسية بالقوة، وإما اللجوء إلى تمزيق وحدتها الترابية إذا فشل في تحقيق الخيار الأول، في إشارة واضحة إلى المخططات الرامية لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005) واستخدم الشقيري في خطابه مفارقة تاريخية لاذعة، حين استدعى أمجاد

ديغول كمقاوم للنازية، محذرًا إياه من الانزلاق إلى نفس المستنقع الذي سقط فيه فيليب بيتان (Philippe Pétain) وفرانسوا دارلان (François Darlan) عبر تمزيق الأوطان، ولكن هذه المرة في الجزائر.

وفي مقابل هذا التعنت، أشاد الشقيري بالروح الإيجابية للحكومة المؤقتة، التي سارعت لتنفيذ القرار الأممي "الدورة 15" بعد أسبوعين فقط من صدوره، وأبدت جاهزيتها للتفاوض فور انتهاء الاستفتاء الفرنسي في جانفي 1961م. وقد سجل الشقيري شهادة للتاريخ بأن الحرب لم تكن خيار الجزائريين الأول، بل كانت الملاذ الأخير لشعب أغلقت فرنسا في وجهه كل أبواب التسوية السلمية». (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال)

لم يترك الوفد السعودي شاردة إلا وأوضح فيها حكمة المفاوض الجزائري؛ فعندما تعثرت جولة إيفيان الأولى بسبب مناورة فصل الصحراء، انبرى الشقيري ليبرز تجاوز الحكومة المؤقتة للألغام الفرنسية، مثل غياب جدول الأعمال وغموض البلاغ الفرنسي الصادر في 30 مارس 1961م. وأكد الشقيري أن القيادة الجزائرية اختارت بوعي المضي في مسار التفاوض رغم ضبابيته، مظهرة نضجًا سياسيًا عاليًا، تجلى في بيانها الصادر عشية المحادثات، والذي عرضت فيه إقامة علاقات مثمرة مع فرنسا واحترام مصالحها، ما لم تتعارض مع السيادة الوطنية، مفضلة بذلك منطق السلم والتعاون على استمرار الحرب. (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 135)

5 . فرنسا تبدأ المفاوضات بالتلاعب:

كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومعها الدول العربية، تدرك أن القوى الاستعمارية لم تتخلَّ عن مشاريعها، وأن مسار التفاوض مرشح لأن يكون طويلًا وصعبا مع احتمال كبير للإخفاق بفعل أطماع فرنسا وتصلب موقفها، لكنها اختارت المضي فيه لإسقاط ذرائع ديغول وفضح حُججه أمام الرأي العام الدولي (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 43). وعلى الرغم من الاتفاق الرسمي على انطلاق مفاوضات 'إيفيان' في 7 أفريل 1961م، سارعت باريس إلى تسميم الأجواء عبر مناورات مبكرة؛ إذ أعلن لويس جوكس، وزير الدولة الفرنسي للشؤون الجزائرية، من مدينة وهران، نية حكومته توسيع دائرة المحاورين لتشمل أطرافًا جزائرية أخرى، في محاولة صريحة للالتفاف على شرعية جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 43).

استقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تصريحات الوزير الفرنسي بغضب شديد، وردت ببيان شديد اللهجة في الأول من أفريل 1961م، اعتبرت فيه تلويح باريس بإشراك أطراف أخرى –وصفتهم بعملاء الاستعمار– نسفًا صريحًا لمسار إيفيان قبل انطلاقه، وأكدت الحكومة رفضها القاطع لأي مفاوضات لا تعترف بها ممثلاً وحيدًا

وشرعيًا للشعب الجزائري، وهو الموقف الذي نقله مندوبها رسميًا، معلنًا مقاطعة أي طاولة حوار تضم كيانات سياسية موازية (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 44).

في أجواء مشحونة، وبعد ساعة واحدة فقط من دوي انفجار قرب قصر الإليزيه، عقد الجنرال ديغول مؤتمرًا صحفيًا بباريس في 11 أفريل 1961م، شن فيه هجومًا حادًا على الحكومة المؤقتة لرفضها الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد تصريحات لويس جوكس، وقد كشف ديغول صراحة عن الشروط الفرنسية التي كانت بمثابة مفاوضات مشروطة للحفاظ على النفوذ، وتلخصت في: تمييع التمثيل الجزائري عبر إشراك هيئات متعددة، وفرض استفتاء تحت الإشراف الفرنسي، وتأسيس علاقة تعاون تضمن لباريس قواعد عسكرية ومصالح اقتصادية، إضافة إلى هندسة إدارة سياسية جديدة في الجزائر، وهو ما فُهم على أنه محاولة لتنصيب حكومة موالية تضمن استمرار التبعية لفرنسا (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 45).

استندت هذه الشروط إلى جوهر الرؤية التي طرحها ديغول في خطابه الشهير في 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير؛ إذ استبعد خياري الاستقلال التام والاندماج الكلي، مرجحًا خيار المشاركة (Association)، هذا الخيار كان يهدف لتأسيس حكم ذاتي محدود السيادة، تتولى فيه حكومة جزائرية الشؤون الداخلية، بينما تبقى مفاصل الدولة الحيوية كالدفاع، والخارجية، والتعليم بيد فرنسا، ولتمرير هذا المخطط، سعى ديغول لتفكيك الوحدة الوطنية عبر الترويج لنظام فيدرالي يقسم الجزائر إلى مجموعات عرقية، مما يسهل السيطرة عليها (بن خدة، 1987، صفحة 17).

في الوقت الذي كان فيه ديغول يصعد من لهجته ويفرض شروطه التعجيزية، ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بهدوء لإقامة الحجة وإبقاء باب الحل مفتوحًا، فبعد يوم واحد فقط من هجوم ديغول عليها، أرسلت الحكومة أحد أبرز مهندسي مفاوضاتها، الطيب بولحروف، إلى جنيف في 12 أفريل 1961م، كانت مهمة بولحروف، الخبير بدهاليز الاتصالات السرية، دقيقة وحساسة وهي فتح قنوات مع الممثلين الفرنسيين لتفكيك الألغام التي زرعتها تصريحات جوكس وديغول، وتمهيد الأرضية لاستئناف مفاوضات إيفيان على أسس جادة تضمن الاستقلال التام، متجاوزًا بذلك الضجيج الإعلامي الذي أحدثته باريس (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 45).

أثمرت التحركات الصامتة للطيب بولحروف في جنيف سريعًا، فبفضل الوساطة النشطة للحكومة السويسرية لتقريب وجهات النظر، نجح الطرفان في تجاوز حالة الجمود، وبعد ثلاثة أيام فقط من هذه الاتصالات المستمرة، وفي تحول لافت للموقف الفرنسي، أعلنت باريس في 17 أفريل 1961م استعدادها غير المشروط للعودة إلى طاولة

المفاوضات في أي وقت، متجاوزة بذلك ذريعة التصعيد العسكري المتبادل بين هجمات الثوار وإرهاب منظمة الجيش السري (OAS) (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 45،46).

وقد تجاوبت الحكومة المؤقَّتة مع هذا التصريح، وأبلغت رئيس تونس أنَّها ستُوفِد وفدًا عنها إلى مدينة إيفيان لإجراء محادثات مع فرنسا، لكن تطوُّرات متسارعة حدثت في الجزائر بعد التمرُّد العسكري، الذي نفَّذه أربعة من القادة العسكريين المتقاعدين بزعامة الجنرال سالان، وعلى أثرها سارع الجنرال ديغول إلى اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة التمرُّد العسكري، ومنها التعبئة العامَّة في فرنسا، وتولِّي السلطات الاستثنائية، التي يخوِّلها له الدستور الفرنسي (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 46).

دفعت محاولة الانقلاب العسكري في الجزائر (21–26 أفريل 1961م) الحكومة المؤقتة لإعلان حالة الاستنفار والتأهب لمواجهة استفزازات جنود المظلات، وقد فشل التمرد بعد ثلاثة أيام، لكن ديغول واصل الحرب عبر أوامر رسمية بثتها إذاعة الجزائر في 28 أفريل، في محاولة للحفاظ على موقع قوة قبيل استئناف المفاوضات، إلا أن الضعف الداخلي للنظام الفرنسي دفع باريس للرضوخ؛ ففي 5 مايي، أعلن المتحدث باسم ديغول، لويس تيرينوار (Louis Terrenoire)، قرب عقد مفاوضات إيفيان، وأكدت مصادر جزائرية تلقي تأكيدات سرية فرنسية بالاعتراف بالحكومة المؤقتة ممثلاً وحيدًا، مما يعني إقصاء الحركة الميصالية من الطاولة (بن خدة، 1987، صفحة 24).

في 13 ماي 1961م، أعلن الطرفان رسميًا انطلاق مفاوضات إيفيان بدءًا من 20 ماي، وقاد كريم بلقاسم وفدًا جزائريًا رفيع المستوى، ضمّ شخصيات وازنة مثل سعد دحلب ومحمد بن يحيى، لمواجهة الوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس، وعلى الرغم من غياب الضمانات، أبدى كريم بلقاسم وعيًا عميقًا بالمناورات الفرنسية الهادفة لتفريغ الاستقلال من مضمونه عبر تنصيب حكومة موالية، وفي تصريحه الافتتاحي، شدد على ضرورة احترام وحدة التراب والشعب الجزائري، محذرًا من أي شروط تعجيزية تمس بالسيادة، وطالب بإشراك القادة الخمسة المعتقلين (بن بلة ورفاقه) كبادرة حسن نية لإنجاح المسار التفاوضي (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 48).

6 . مناورة فرنسية أخرى

قبل البدء في المفاوضات، كانت الحكومة الجزائرية على موعد مع مناورة أخرى من الطرف الفرنسي، كان الهدف منها هذه المرَّة هو دفعها على وقْف القتال، إذ أعلنت الحكومة الفرنسية وبشكل مفاجئ أنَّها قرَّرت وقْف العمليات الحربية الهجومية في عموم القطر الجزائري، ابتداءً من الساعة السادسة مساءً من يوم 20 ماي 1961م، فردَّت عليها الحكومة المؤقَّتة للجمهورية الجزائرية ببيان آخر (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 49) وقد سارعت الحكومة المؤقتة، في بيان صارم، إلى رفض الهدنة الأحادية التي أعلنتها فرنسا، معتبرة إياها مناورة دعائية لا تُلزم

الطرف الجزائري بشيء، ومؤكدة أن وقف النار الحقيقي لا يكون إلا ثمرة لاتفاق سياسي شامل بين الطرفين في إيفيان.

هذا الموقف وجد صدى فوريًا في الأمم المتحدة، حيث انبرى رئيس الوفد السعودي، أحمد الشقيري، لفضح هذه الخدعة الفرنسية، ففي خطابه أمام الجمعية العامة، وصف الشقيري الإعلان الفرنسي بأنه تكتيك مفضوح يفتقر لروح الجدية، مشيرًا إلى أن الهدنة الحقيقية تتطلب اتفاقًا ثنائيًا، أما ما أعلنته باريس من جانب واحد –دون حتى إبلاغ الوفد الجزائري– فلا يعدو كونه مسرحية سياسية لمحاولة كسب الرأي العام الدولي، سُرعان ما انكشفت حقيقتها (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 37).

ظلت المناورات الفرنسية العقبة الكؤود، إذ سعت باريس لانتزاع امتيازات مستقبلية تمس جوهر السيادة، وهو ما كشفه كريم بلقاسم حين أوضح أن الوفد الفرنسي اقترح صيغة مشوهة للاستقلال: جزائر مبتورة من أربعة أخماس مساحتها، ومخترقة بجيوب سيادية فرنسية، ومحرومة من السيطرة على مواردها.

في المقابل، قدم الوفد الجزائري رؤية متحضرة وندية، عارضًا مبدأ المواطنة الكاملة للجميع (بمن فيهم المستوطنون) مع ضمانات تحمي الحقوق الثقافية والدينية، وتكفل وضعًا قانونيًا خاصًا لمن يرغب في الاحتفاظ بجنسيته الفرنسية، دون المساس بوحدة التراب الوطني (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 53).

شكلت هذه الجولة من المفاوضات محور خطاب أحمد الشقيري أمام الجمعية العامة في دورتها الـ16، بحضور وزراء جزائريين من المفاوضين أنفسهم. ونظرًا لأن قواعد الأمم المتحدة تمنع غير الأعضاء من المداخلة، تحمل الشقيري عبء النيابة عنهم، مستهلاً مرافعته: 'أتحدث على مسامع الوزراء الجزائريين المشاركين في محادثات إيفيان.'

وبأسلوب ساخر ولاذع، فضح الشقيري التعنت الفرنسي الذي أراد اقتطاع الصحراء وإقامة جيوب عسكرية ونفطية واستيطانية، مستخدمًا استعارة بليغة حين قال: إيفيان، المدينة الأوروبية الشهيرة، تحولت إلى نادٍ للقمار السياسي، وفرنسا تريد إغراق القضية الجزائرية في حماماتها المعدنية'، في إشارة لاستخدام فرنسا لمدينة المنتجعات كديكور لمناورات لا تفضي لحل حقيقي ، كما لو كانت جثَّة مريضة تحتاج إلى المياه المعدنية. (الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، 2005، صفحة 667، 668)

لقد ناقش رئيس الوفد السعودي قضية الصحراء، وتناولها من كل الجوانب، وأعطى عشرات الأدلَّة بأنَّ ما تفعله فرنسا إنَّما هو تلاعُب ومناورات، الغرض منها تفكيك الوحدة الوطنية وتقسيم الجزائر، ليخلُص في خطاب مطوَّل له في ديسمبر 1961م، إلى أنَّ مستقبل الصحراء هو مستقبل الجزائر، تمامًا كما أنَّ مستقبل نورماندي هو مستقبل

فرنسا.. إنَّ الصحراء هي جزء من الجزائر، وسُكّانها هُم جزء من الشعب الجزائري، وإنَّ مصير الصحراء يقرِّره الشعب الجزائري في مجموعه، وليس سُكّان الصحراء وحدهم، وذلك في سياق ردِّه على الجنرال ديغول، الذي قال في خطاب ألقاه في 5 سبتمبر 1961م في قصر الإيليزي، أعلن فيه أنَّ مجموعات السُكَان، الذين يقطنون الصحراء، يجب أن يُؤخَذ رأيهم بشأن مصيرهم (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 153).

وكان مُتوقَّعًا فشل هذه الجولة، بالنظر إلى عدم جدِّية الطرف الفرنسي منذ البداية، ففي الوقت الذي كان الطرفان يحضران لاستئناف المفاوضات، كانت التصريحات الفرنسية تتَسِم بالتناقض والتردُّد، وهي مظاهر مألوفة في السياسة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، فقد أعلن الجنرال ديغول في 9 ماي 1961م، أنه سيقيم حكومة جزائرية سواءً اتّفق مع زعماء الثورة الوطنية أو لم يتّفِق، ثمَّ قال في نفس الخطاب إنَّه "مستعدٌّ للتفاوض مع زعماء ثورة التحرير الوطني الجزائرية، بشأن جميع المسائل الجزائرية"، ثمَّ قال: "يجب علينا أن نحِلّ مسألة الجزائر، وينبغي للشعب الجزائري أن يعالج شؤونه بنفسه"، ثمَّ انقلب على نفسه مرَّةً أخرى في ذات الخطاب، ليقول: "إنَّ فرنسا تعتزم أن تناقش مستقبل الجزائر مع مختلف الهيئات، خاصَّةً أولائك الذين يحاربوننا" (جامعة الدول العربية، 1961، صفحة 47).

7 . السعودية ترفض فصل الصحراء

لم تغب تفاصيل المفاوضات عن عين المملكة العربية السعودية، التي واكبت بحذر المناورات الفرنسية، وأخطرها ورقة الصحراء (المجاهد، 1961)، وفي هذا السياق، أصدر الملك سعود بن عبد العزيز بيانًا في ماي 1961م، عبر فيه عن فخره بصمود الشعب الجزائري طيلة سبع سنوات من التضحيات الجسام، التي أجبرت المستعمر على الرضوخ، ورحب الملك بانطلاق المفاوضات كفرصة لإحقاق السلام، مؤكدًا أمله في أن تُفضي إلى نيل الجزائر المسلمة العربية حريتها واستقلالها الكاملين، قاطعًا بذلك الطريق أمام أي محاولات لتجزئتها (أم القرى، 1961، صفحة 6).

كانت المملكة في صف الجزائر والحكومة المؤقتة في كل قراراتها وخياراتها، وقد جدَّد الملك سعود بن عبد العزيز تأييده للحكومة المؤقَّتة، بعد النكسة التي حلَّت بمسار المفاوضات، وصرَّح في جوان 1961م، على أثر توقُّف المفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، قائلًا: "إنَّ توقُّف المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي في سويرا مسؤولية خطيرة تتحمَّل فرنسا نتائجها، وما يترتَّب عليها، ذلك أنَّ القضية الجزائرية –يضيف الملك سعود– واضحة المعالم جلية الأهداف، لا تستلزِم هذا التلكُّؤ، ولا هذا التطويل والمعاكسة من الجانب الفرنسي، وإذا كان

العرب قد رحَّبوا بانصياع فرنسا لصوت الضمير ونداء الحق، يوم قبِلَت المفاوضة لإنهاء المعارك الدامية، التي يخوضها الجزائريون المجاهدون وجيش فرنسا الاستعماري المحتلّ لتلك البلاد (أم القرى، 1961، صفحة 4).

تردد صدى فشل الجولة التفاوضية بقوة داخل أروقة الأمم المتحدة، حيث حمّل رئيس الوفد السعودي، أحمد الشقيري، فرنسا المسؤولية الكاملة عن هذا الانهيار في خطاب ألقاه في ديسمبر 1961، وانتقد الشقيري بشدة عودة العناد الفرنسي القديم بشأن فصل الصحراء، معاتبًا الجنرال ديغول على تجاهله لحقائق التاريخ والجغرافيا. وقد اختتم خطابه برسالة حازمة: إن وحدة الجزائر، من ساحلها إلى صحرائها، حتمية قدرية غير قابلة للمساومة، وأن الجزائريين مستعدون لخوض حرب المائة عام إذا لزم الأمر، رفضًا لطرح سيادتهم الإقليمية على طاولة المزاد (الشقيري، قصة الثورة الاجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، صفحة 132).

بعد مخاض عسير ومفاوضات متقطعة، لاحت تباشير النصر لتطوي صفحة 132 عامًا من استعمار استيطاني سعى جاهدًا لطمس الهوية العربية الإسلامية للجزائر، وقبيل التوقيع الرسمي، عقد المجلس الوطني للثورة دورة حاسمة بطرابلس أيام 22–27 فيفري 1962 لتمحيص مسودة الاتفاقيات، ورغم المصادقة عليها بالأغلبية الساحقة، سجلت الجلسة معارضة أربعة قياديين بارزين هم هواري بومدين، وأحمد قايد، وعلي منجلي، ومختار بويزم، وفي المقابل، حظيت الاتفاقيات بدعم رمزي قوي من القادة الخمسة المعتقلين، الذين بعثوا برسالة تأييد وتوكيل رسمي لرئيس الحكومة بن يوسف بن خدة للتصويت باسمهم، تعزيزًا لوحدة الصف في لحظة الحسم (بن خدة، 1987، صفحة 37).

نالت الجزائر استقلالها بعد كفاح مرير، تلقت خلاله يد المساعدة من الدول العربية، ليشارك جميع الوفود العربية في احتفالية رفع العلم الجزائري في الأمم المتحدة بحضور أول رئيس للجزائر المستقبلة أحمد بن بلة في مشهد تاريخي قال عنه الأمين العام بالنيابة للأمم المتحدة آنذاك "لقد اجتمعنا معاً لرفع علم الجمهورية الجزائرية بين أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إن هذا العمل الرمزي يختتم فصلاً هاماً من فصول التاريخ الحديث، إن قبول انضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة هو نهاية لدراما طويلة ومؤلمة، دراما كان لنا جميعاً دور فيها" (UN Secretary General, 1962)

الخاتمة.

يشكل الثبات السعودي على دعم الجزائر في مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية نموذجًا متقدمًا للدبلوماسية المناصرة لحركات التحرر، إذ تجاوز الموقف السعودي بالتأييد العاطفي أو الدعم المالي إلى شريك دبلوماسي فاعل في دعم المعركة التفاوضية الطويلة والمعقدة، فقد أدركت المملكة أن المفاوضات ساحة صراع شرسة لانتزاع

الحقوق وفرض التنازلات، فكانت المملكة السعودية وغيرها من الدول العربية نعم الظهير السياسي للمفاوض الجزائري في أحلك الظروف.

لقد تجلى هذا الدعم في تكامل الأدوار بين القيادة السياسية ممثلة في الملك سعود بن عبد العزيز، الذي رافق كل خطوة تخطوها الحكومة المؤقتة، وبين الآلة الدبلوماسية في الأمم المتحدة بقيادة أحمد الشقيري، الذي تكفل بخوض حرب المصطلحات التي روجت لها فرنسا عبر وفودها في المفاوضات وممثليها في الأمم المتحدة. فمن فضح مناورات الهدنة الأحادية، إلى التصدي لمحاولات فصل الصحراء، وصولًا إلى تعرية شروط الحكم الذاتي المنقوص، كان الصوت السعودي حاضرًا لدعم الموقف الجزائري مدعوما بالمجموعة العربية ومعها بقية الدول في الكتلة الأفروآسياوية.

وفي المحصلة فإن الثبات السعودي على مبدأ الاستقلال التام وغير المجزأ ووحدة التراب الجزائري، ساهم في تحصين الموقف التفاوضي الجزائري دوليًا، وقطع الطريق على محاولات فصل الصحراء، ليثبت التاريخ أن معركة إيفيان لم تُدر فقط في الغرف المغلقة على الحدود الفرنسية السويسرية، بل كان صداها يتردد بقوة في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك.

9. قائمة المراجع:

الوثائق الأرشيفية:

ج د ع، **تقرير الأمين العام في الدورة الـ 31 لمجلس الجامعة**، القاهرة، أكتوبر.

ج د ع، **تقرير الأمين العام في الدورة الـ36 لمجلس الجامعة**، سبتمبر 1961م.

أُمّ القرى، **بيان ملكي كريم بشأن الجزائر**، ع 1870، 19 ماي 1961م.

أُمّ القرى، **مهما كان الثمن الذي يدفعه شعب الجزائر...** ع 1874، 23 يوليو 1961م.

أُمّ القرى، ع 1893، 3 نوفمبر 1961م

United Nations, **Resolutions Adopted on The Reports of The First Commitee**, 909 (10),The Question of Algeria

United Nations, **Statement by Acting Secretary-General at raising of Algerian flag,** newyork, 9 Octobre 1962, , https://digitallibrary.un.org/record/4000217?ln=fr&v=pdf

الكتب

بن خدة بن يوسف (1987)، **نهاية حرب التحرير في الجزائر – اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الشقيري أحمد، (2005)، **أربعون عامًا في الحياة العربية والدولية**، ط 1، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، بيروت.

الشقيري أحمد، (بدون سنة نشر) **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار العودة، بيروت.

المقالات العلمية:

بخيت الجعافرة والنعيمات عبد الكريم: موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية 1954-1962 من خلال صحيفة أم القرى 1954-1962 من خلال صحيفة أم القرى السّعودية، (المجلة الأردنية للتاريخ والآثار) المجلد6، العدد3، 2012.

جمال قندل، دور المملكة العربية السعودية في دعم الثورة الجزائرية 1954 – 1962، (مجلة الدراسات التاريخية العسكرية)، المجلد 5، العدد 1، جانفي 2023.

الجرائد:

المجاهد، العدد 91، 13 مارس 1961.

10. الملاحق:

الوثيقة 1: مقال صادر في صحيفة أم القرى السعودية المصدر: صحيفة أم القرى



٤

جلالة الملك المعظم يقول .. الجزائريون ومعهم العرب لن يسلموا ولن يهنوا

مهما كان الثمن الذى يدفعه شعب الجزائر فهو فى سبيل الحرية والكرامة

اننا نقف مع الجزائر فى السراء والضراء والكفاح والسلم

بمناسبة توقف المفاوضات بين وفدى الحكومة الجزائرية وحكومه فرنسا صرح حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالتصريح التالى

ان توقف المفاوضات بين الوفد الجزائرى والوفد الفرنسى فى سويسرا مسؤولية خطيرة تتحمل فرنسا نتائجها ومايترتب عليها ، ذلك ان القضية الجزائرية واضحة للعالم جلية الاهداف لاستلزم هذا التلكؤ ولاهذا التطويل والماكسة من الجانب الافرنسى ، واذا كان العرب قد رحبوا بانصياع فرنسا لصوت الضمير ونداء الحق يوم قبلت المفاوضة لانهاء المعارك الدامية التى يخوضها الجزائريون المجاهدون وجيش فرنسا الاستعمارى المحتل لتلك البلاد فما ذلك الا لان الجزائريين ومن حولهم الامة العربية لايشتهون سفك الدماء ولازهاق الارواح ولانهم يتلمسون كل وسيلة لحمل فرنسا على تحكيم المنطق والحق والعدالة فى ذلك الصراع ؛ فان قبلت فرنسا ذلك فهو فى مصلحتها صيانة لارواح جيشها ، وان كابرت فى الحق وتمادت عن هذه المصلحة ، فالجزائريون ومعهم العرب وكل الشعوب الحية للحرية لن يسلموا ولن يهنوا ولن يلقوا السلاح حتى تحرر بلادهم ويخرج منها الغاصب المحتل والمعتدى الباغى

ومهما كان الثمن الذى يدفعه شعب الجزائر فهو فى سبيل الحرية والكرامة والاستقلال ولن يضيع حق وراءه مطالب ، لهذا فاننا نستنكر هذا الموقف المراوغ من فرنسا نحو قضية اخواننا الجزائريين ونحملها ما ينتج عنه .

وموقف وفد الجزائر كان ولايزال موقفا مشرفا كريما محمودا من العالم بأسره يطالب بحقوق بلاده بالطرق السلمية وبالكفاح العادل المسلح وبالدماء الزكية الطاهرة المجاهدة ، وهو اذ يستمر فى هذا الكفاح وفى بذل الغالى والرخيص فى سبيل اهدافه وحريته واستقلاله يؤيده العرب فى كل مكان والمسلمون فى جوانب العالم كله يشهد الضمير العالمى على موقف فرنسا وعنادها والاعيبها ، والشعب الجزائرى مؤمن كل الايمان بأن الله سيصدق وعده ويعز جنده ويهزم الاحزاب وحده .

واننى هنا فى البلاد العربية السعودية وحكومتى وشعبى نقف مع الجزائر فى السراء والضراء وفى الكفاح والسلم نؤمن بعدالة ماندعو له ونكافح من اجله ، ونهيب بالشعوب الصديقة المحبة للسلام والمدافعة عن الحرية وحقوق الشعوب المقاومة ان تقف معنا صفا واحدا فى تأييد حقوق الشعب الجزائرى وفى استنكار موقف فرنسا فى تباطئها فى انهاء هذه القضية بالحق والعدالة وان ينال الشعب الجزائرى فى جميع اجزاء وطنه الحرية والاستقلال وسلامة اراضيه الموحدة وحقوقه المعترف بها وان يؤيد الجميع هذا الحق الواضح الجلى ، وانتى وحكومتى لا نزال نصر اصرارا تاما على موقفنا السابق الذى اعلناه فى كل موقف من فرنسا المغتصبة للجزائر بأننا لن نعيد علاقاتنا الدبلوماسية ولن نتعاون معها بأية كيفية ما دامت حقوق شعب الجزائر الشقيق مغتصبة ووطنهم محتلا واستقلالهم ينازعهم فيه الفرنسيون

هذا مع العلم بأن تعليماتنا لوزير خارجيتنا كانت على هذا الاساس فى اجتماع وزراء الخارجية فى القاهرة مع اخوانه وزراء الخارجية العرب الذين ايدوا جميعا موقف الوفد الجزائرى فى بيانهم الرسمى المشترك الذى اذاعوه بالامس فى هذا الموضوع .

الوثيقة 2: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية.

المصدر: أرشيف الأمم المتحدة https://docs.un.org/en/A/RES/1573(XV)

1573 (XV). Question of Algeria

The General Assembly,

Having discussed the question of Algeria,

Recalling its resolution 1012 (XI) of 15 February 1957 by which the General Assembly expressed the hope that a peaceful, democratic and just solution would be found through appropriate means, in conformity with the principles of the Charter of the United Nations,

Recalling further its resolution 1184 (XII) of 10 December 1957 by which the General Assembly expressed the wish that *pourparlers* would be entered into, and other appropriate means utilized, with a view to a solution, in conformity with the purposes and principles of the Charter,

Noting with regret that the *pourparlers* contemplated in resolution 1184 (XII) did not materialize,

Recalling Article 1, paragraph 2, of the Charter,

Deeply concerned with the continuance of hostilities in Algeria,

Considering that the present situation in Algeria also constitutes a threat to international peace and security,

Recalling its resolution 1495 (XV) of 17 October 1960 by which the General Assembly urges that immediate and constructive steps should be adopted in regard to the urgent problems concerning the peace of the world,

Taking note of the fact that the two parties concerned have accepted the right of self-determination as the basis for the solution of the Algerian problem,

Recognizing the passionate yearning for freedom of all dependent peoples and the decisive role of such peoples in the attainment of their independence,

Convinced that all peoples have an inalienable right to complete freedom, the exercise of their sovereignty and the integrity of their national territory,

1. *Recognizes* the right of the Algerian people to self-determination and independence;

2. *Recognizes* the imperative need for adequate and effective guarantees to ensure the successful and just implementation of the right of self-determination on the basis of respect for the unity and territorial integrity of Algeria;

3. *Recognizes further* that the United Nations has a responsibility to contribute towards the successful and just implementation of this right.

956th plenary meeting,
19 December 1960.

3

الوثيقة 3: تصريح للأمين العام للأمم المتحدة بالنيابة حول رفع العلم الجزائري.

المصدر: أرشيف الأمم المتحدة: https://digitallibrary.un.org/record/4000217?ln=fr&v=pdf

UNITED NATIONS
Press Services
Office of Public Information
United Nations, N.Y.
(For use of information media -- not an official record)

Press Release SG/1341
9 October 1962

STATEMENT BY ACTING SECRETARY-GENERAL
AT RAISING OF ALGERIAN FLAG

We are gathered together to raise the flag of the Republic of Algeria among the flags of the member states of the United Nations.

This symbolic act concludes an important chapter of modern history.

The admission of Algeria to the United Nations is the end of a long and painful drama. It is a drama in which all of us have had a part. As a representative of Burma some years ago, I had the honor of sponsoring one of the resolutions of the General Assembly urging the independence of Algeria. I also had the privilege of serving as Chairman of the Asian-African Standing Committee on Algeria for over four years. The representatives of many countries played a significant part in this development, especially those of Algeria's sister Arab republics of the Maghreb and the Middle East. To be sure, there were differences of view among the members of the United Nations. Today, these differences are reconciled in the fact that henceforth Algeria is free and independent.

This fact was made possible first of all by the people of Algeria themselves. They fought for their independence. They gave their lives to this cause. They have now achieved it.

Algerian independence was also made possible by the courage and patriotic dedication of the leaders of the Algerian people. We are proud today to see among us one of the great leaders of Algeria's national struggle, the head of the Algerian Government, Mr. Ben Bella. We salute him for the courageous and gallant people which he represents and for what he is in himself. But we also salute in him all the heroes of Algerian independence who fought beside him, and especially those who fell in the struggle.

The final achievement of Algerian independence was also made possible by the courage and realism of France. For France, the question of Algerian independence was a profoundly divisive political issue. Today, France is one of the chief sponsors of the admission of Algeria to the United Nations. The Government and the people of France, and the President of the French Republic, General de Gaulle, whose statesmanship, vision and courage contributed so significantly to this happy development, deserve our heartiest congratulations.

(more)

- 2 -

Press Release SG/1341
9 October 1962

Finally, may I say that I am proud that it falls to my lot as Secretary-General of the United Nations to officiate at this flag-raising ceremony. For the United Nations also has an important share in the attainment of Algerian independence, not only because the question of Algeria was one of the important political problems before successive General Assemblies, but also, and perhaps more importantly, because the very existence of the United Nations as an association of free and independent nations, bound together by the purposes and principles of the Charter, creates a framework of international order in which every free and independent nation has its own inalienable place, not as a privilege but as of right. The existence of this framework of international order pledged to secure the freedom and independence of every nation, large and small, exerted, and continues to exert, a profound moral pressure in the direction of widening still further the boundaries of human freedom. The entry of the free and independent Democratic and Popular Republic of Algeria confirms the fact that the United Nations is indeed an effective force in the liberation of all nations from all forms of alien rule. It adds strength to the reality of the United Nations as an organization of the world community, in which every nation can find a tangible expression of its independence and in which every nation can develop friendly relations with all the other nations of the world on a basis of dignity and self-respect.

A new chapter now opens in the history of the United Nations. I have every confidence that it will be a chapter marked by mutual respect and statesmanlike magnanimity among all those who, only a short time ago, were on opposing sides, but who today share as friends the joy of welcoming Algeria as a full and equal member of the United Nations.

* *** *